

## \* خليل شاهين \*

### استحقاقات فلسطينية برسم نتائج

### التفاوض على تمديد المفاوضات

**انشغلت** القيادة الفلسطينية في الأسابيع القليلة المتبقية على انتهاء فترة المفاوضات في نهاية نيسان / أبريل ٢٠١٤، بحسابات الربح والخسارة لتداعيات اليوم التالي. فالجانب الفلسطيني يجد نفسه عالقاً في مأزق يستدعي دفع أثمان قد تكون مكلفة أيّاً يكن شكل الخروج منه.

فقد بات الموقف الفلسطيني أسيراً لقرار استئناف المفاوضات الثنائية من دون التزام إسرائيلي، أو حتى أميركي، بمرجعيات واضحة مستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي ظل موازين قوى ومتغيرات عربية غير مواتية للجانب الفلسطيني الذي عليه الاختيار بين قرارين: رفض تمديد المفاوضات وفق المرجعيات التي يطرحها وزير الخارجية الأميركي جون كيري ومواجهة تبعات تحميل الفلسطينيين مسؤولية إفشال العملية السياسية، أو قبول التمديد وتحمل تبعات الثمن الباهظ لخيار البقاء في عملية تفاوضية تغلق الطريق أمام تبني خيارات استراتيجية أكثر جدوى، توظفها إسرائيل لاستمرار الوضع القائم.

وثمة إشارات متباينة بشأن طبيعة القرار الفلسطيني المرتقب. إذ تصدر تصريحات فلسطينية رسمية تكرر رفض تمديد المفاوضات، بينما تؤكد مجريات الأحداث أن هدف المفاوضات الحالية هو التوصل إلى معادلة تسمح بتمديدها حتى نهاية العام الجاري على الأقل. فقد قال رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات: "لا معنى لتمديد المفاوضات حتى ولو لساعة واحدة إضافية إذا استمرت إسرائيل ممثلة بحكومتها الحالية بالتنكر للقانون الدولي". وأضاف: "لا يوجد شريك في إسرائيل ملتزم بالسلام الحقيقي ولا بالقانون الدولي والشرعية الدولية.. لو كان هناك شريك ملتزم لما احتجنا تسع ساعات لإنجاز الاتفاق".<sup>١</sup>

وكان عريقات يعقّب على تصريحات كيري التي أكد فيها أنه "يعتقد أن لا أحد سيقلق إذا استلزم الأمر تسعة أشهر أخرى للانتهاء". وأضاف وزير الخارجية الأميركي: "نحاول التوصل إلى [اتفاق] إطار، وهي مهمة ضخمة عندما نعلم أننا عملنا حتى الآن طيلة هذه الأشهر السبعة في محاولة لفهم مواقف الطرفين كي نعطي دفعا للمفاوضات النهائية".<sup>٢</sup>

ويسود الاعتقاد أن الفجوة الواسعة بين الموقف الفلسطيني من جهة، والموقفين الإسرائيلي والأميركي من جهة أخرى، في إزاء معظم القضايا المفترض أن يتضمنها اتفاق الإطار، دفعت الإدارة الأميركية إلى تركيز جهودها على منع انهيار المفاوضات، من خلال التوصل إلى صيغة تبرر تمديدها، خشية أن يؤدي الإخفاق في التوصل إلى اتفاق إطار قبل نهاية آذار / مارس، إلى رفض إسرائيل الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين المحددة في ٢٩ آذار / مارس، الأمر الذي يهدد بتفجير المفاوضات، وهو ما استدعى تدخلاً مباشراً من الرئيس الأميركي باراك أوباما عبر لقاءين في البيت الأبيض مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الثالث من آذار / مارس، والرئيس محمود عباس في الـ ١٧ من الشهر ذاته.

### غضب فلسطيني وسيناريوهات أميركية

بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، فإن لقاء كيري والرئيس عباس في باريس في ١٩ و ٢٠ شباط / فبراير الماضي، دق ناقوس الخطر بشأن مصير العملية التفاوضية. ونقلت صحيفة "هآرتس" العبرية عن مسؤولين إسرائيليين تحدثا مع مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية، أنهما شعرا بتشاؤم المسؤولين الأميركيين في إزاء فرص التوصل إلى اتفاق إطار حتى نهاية آذار / مارس، وذلك عقب لقاء كيري والرئيس عباس في باريس. كما نقلت عن إيلان باروخ، المستشار السياسي لرئيسة حزب "ميرتس" عضو الكنيست زهافا غلثون، أنه تحدث مع مستشارين للرئيس عباس بعد لقاء باريس، وشعر "بحالة غضب ممزوجة بخيبة الأمل" في الجانب الفلسطيني، إذ قال هؤلاء المستشارون أنهم يشعرون بأن العملية السلمية تقترب من الانهيار، وأنهم بدأوا الاستعداد لليوم الذي سيلبي ذلك.<sup>٢</sup> وبحسب ما نقلت وسائل إعلام عن مصادر فلسطينية، فإن الرئيس عباس "استشاط غضباً" في الجلسة الثانية التي عقدها في باريس مع وزير الخارجية الأميركي، وخصوصاً أن كيري طالبه بـ "نسيان" القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، والقبول بأن تكون "بيت حنينا" هي العاصمة، وكذلك "التساهل" في أمر الاعتراف بيهودية الدولة، الأمر الذي جعل عباس يهدد بعدم الاستمرار في المفاوضات إذا ما استمر كيري بتبني وجهة النظر الإسرائيلية.<sup>٣</sup> كما نُقل عن مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين قولهم إن الولايات المتحدة تدرس ثلاثة سيناريوهات لكيفية التعامل مع المفاوضات:

الأول: مواصلة محاولة تقليص الفجوات بين الجانبين، وصوغ اتفاق إطار يوافق نتنياهو وعباس على اعتماده لاستئناف المفاوضات حتى نهاية سنة ٢٠١٤.

الثاني: عدم صوغ اتفاق إطار خطي، والاكتفاء ببيان شفوي عام ومقتضب، مع تأكيد مواصلة المفاوضات حتى نهاية العام الجاري.

الثالث: الإقدام على خطوة دراماتيكية قوامها التوقف عن محاولة صوغ اتفاق إطار، وطرح "وثيقة مبادئ" أميركية تشمل حلولاً لجميع المسائل الجوهرية، ثم مطالبة عباس ونتنياهو بالموافقة عليها، وإذا كان الرد سلبياً، فإن الجانب الأميركي سيتنازل عن العملية السياسية.<sup>٤</sup>

ويبدو أن كيري يفضل السيناريو الثاني الذي يتيح تجنب انهيار المفاوضات في حالة الإصرار على التوصل إلى اتفاق إطار خطي، والضغط على الفلسطينيين بصورة خاصة من أجل القبول بتمديد المفاوضات، وللتوصل إلى "إطار عمل للمفاوضات"، أي أجندة تفاوضية، حتى نهاية العام.

وهو ما عبّر عنه السفير الأميركي لدى إسرائيل دان شبيرو، بقوله: "إن الجو العام للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين متشائم وتسوده الريبة، ولكن هذا ليس بأمر سيئ، فالتوقعات المنخفضة من المفاوضات يمكنها أن تقلص التوتر وتمنح متسعاً من الوقت للقادة." وأضاف: "يمكن عرض إطار الاتفاق بعد نهاية الأشهر التسعة من المفاوضات."<sup>٦</sup>

وبينما يبدو التمديد خياراً مرغوباً فيه من جانب حكومة نتنياهو، ولا سيما أنه يوفر لها غطاء سياسياً للاستمرار في سياسة فرض الوقائع على الأرض، ويجنبها التعرض لضغوط دولية في ظل تصاعد حملات الانتقاد والمقاطعة الدولية، ويقطع الطريق على استكمال التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، ويبدو مرغوباً فيه من طرف إدارة أوباما في ظل انشغالها بملفات ذات أولوية بدءاً بمصر وسورية وإيران، ومروراً بالأزمة المتفاقمة في أوكرانيا، وليس انتهاء بالاستعدادات للانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي في تشرين الثاني / نوفمبر القادم، فإن هذا التمديد يصعب تسويقه فلسطينياً سواء على مستوى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي عارضت معظم فصائلها استئناف المفاوضات، أو على مستوى اللجنة المركزية لحركة "فتح"، أو على مستوى الرأي العام الفلسطيني، من دون أن يقبض الرئيس عباس ثمناً يمكن أن يبرر من خلاله الموافقة على التمديد.

وهذا الثمن هو ما تنصّب عليه الجهود الأميركية. وعلى الرغم من تصريحات بعض المسؤولين الفلسطينيين المعارضة للتمديد، والتي تشكك في جدواه في ضوء مواقف حكومة نتنياهو والانحياز الأميركي إليها، فإن هناك ما يشير إلى أن الرئيس عباس يبدي استعداداً للتمديد وفقاً للثمن الذي ستقدمه حكومة نتنياهو، ومن أجل تفادي تحميله مسؤولية إفشال الجهود الأميركية والدخول في مواجهة دبلوماسية وميدانية مع واشنطن وتل أبيب. وقد نقلت رئيسة حزب "ميرتس" عن الرئيس عباس قوله خلال لقائها معه في رام الله في ٣ آذار / مارس، أنه "إذا لم يطرح اتفاق الإطار حلاً ولم يُعط جواباً للقضايا الرئيسية لن أمدد المفاوضات، وسأضع المفاتيح على الطاولة، وأتوجه للمنظمات الدولية. وهناك فرصة واحدة فقط التي يمكن لنا أن نوافق عبرها على تمديد المفاوضات، وتمثل بإعلان نتنياهو موافقته على تجميد الاستيطان ووقف البناء في المستوطنات، وموافقته على إطلاق سراح أسرى فلسطينيين إضافيين خلافاً لمن تقرر إطلاق سراحهم في الدفعة الرابعة."<sup>٧</sup>

## الموقف التفاوضي الفلسطيني

حدد الرئيس عباس، في كلمه له أمام "حركة الشبيبة الفتاوية" في مقر الرئاسة في رام الله في ٦ آذار / مارس<sup>٨</sup>، وفي تصريحات أخرى<sup>٩</sup>، الخطوط العامة لما هو مقبول وما هو مرفوض في إزاء الموقف التفاوضي الفلسطيني بشأن اتفاق الإطار، على النحو التالي:

- دولة فلسطينية على أساس حدود سنة ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي متساو وفق قاعدة ١:١.
- عاصمة الدولة الفلسطينية هي "القدس الشرقية" وليست بيت حنينا أو أبو ديس كما عرض كيري، مع الاستعداد لأن تكون القدس مدينة مفتوحة، بحيث يدير "القدس الغربية" مجلس بلدي إسرائيلي، ويدير "القدس الشرقية" مجلس بلدي فلسطيني، ووجود جسم أو مجلس تنسيقي مشترك للعاصمتين.

■ ترتيبات أمنية يشرف عليها طرف ثالث، بما في ذلك حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ويمكن أن تشمل الترتيبات الأمنية الطويلة المدى منطقة الأغوار وسائر أراضي الدولة الفلسطينية، مع رفض

بقاء أي جندي إسرائيلي بعد فترة انسحاب متدرج متفق عليها (خمس أعوام)، فضلاً عن القبول بدولة "خالية من السلاح" مع وجود قوة شرطية قوية.

▪ رفض الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، بما في ذلك صيغ على مثال "دولة قومية للشعب اليهودي"، مع عدم الاعتراض على توجه إسرائيل إلى الأمم المتحدة لتغيير اسمها كما تشاء.

▪ القبول بما سمّاه الرئيس عباس "عدم إغراق" إسرائيل باللاجئين، والتعامل مع حق العودة باعتباره "خياراً شخصياً" لكل لاجئ على قاعدة الاختيار بين واحد من الخيارات الأربعة التالية: الأول، توطين اللاجئ حيث يقيم حالياً مع التعويض؛ الثاني، الانتقال إلى دولة أخرى بالاتفاق معها، مثل كندا، مع التعويض؛ الثالث، العودة إلى الدولة الفلسطينية مع التعويض؛ الرابع، العودة إلى "دولة إسرائيل" بموافقتها، مع التعويض.

### خطوط ننتياهو الحمر

في المقابل، رفض ننتياهو بشكل قاطع أي تجميد للاستيطان كضمن لتمديد المفاوضات، وقال: "جمّدنا الاستيطان مرة واحدة ولم تحدث نتائج، فقد جمّدنا الاستيطان لعام كامل، هل تمخض شيء؟ بالطبع لا، ولهذا لن نوقف الاستيطان نقطة وآخر السطر."<sup>١٠</sup> وخلافاً لما روجته وسائل الإعلام الإسرائيلية عن ضغط كان سيمارسه الرئيس أوباما على ننتياهو في أثناء لقاءهما الأخير في واشنطن، لم تُخف هذه الوسائل دهشتها من عودة ننتياهو من الولايات المتحدة متمسكاً بمواقفه ذاتها على الرغم من ترداده خطاب الرغبة في تحقيق السلام مع توقّعه أن يمارس الجانب الأميركي الضغط على الرئيس عباس لدفعه إلى القبول بخطة كيري.

وفي الواقع، جدد ننتياهو بعد لقائه أوباما التشديد على الخطوط الحمر التي كثيراً ما ردها في إزاء أي اتفاق محتمل مع الجانب الفلسطيني، مستخدماً لهجة أكثر عنجهية في مخاطبة الرئيس عباس. ففي مقابلة مع القناة الإسرائيلية الثانية، قال ننتياهو: "بخصوص المفاوضات مع الفلسطينيين، ذهبت إلى الولايات المتحدة مع فرضية يؤمن بها كثيرون بأنني سأتلقي هجمة من الضغوط والانتقاد، وهذا لم يحدث." وفاخر أنه يملك "إصراراً كبيراً جداً"، وأن أي ضغط ما كان سيجعله يوافق على تسوية "تهدد أمن إسرائيل، أو مصالحها الحيوية." وأضاف: "أريد من أبو مازن أن يلقي خطاباً في جامعة بيرزيت مثلما ألقيت أنا خطاب بار. ايلان، أريده أن يفهم أن من واجباته الاعتراف بالدولة اليهودية، وأن إسرائيل لن تسمح بتسوية سلمية تهدف إلى عكس السلام." كما شدد على أن القدس ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية في أي اتفاق مستقبلي.<sup>١١</sup>

وبينما أشار ننتياهو في المقابلة نفسها إلى أن إسرائيل ستتخلى عن "بعض المستوطنات" في الضفة الغربية، وأنه سيعمل على تقليص عدد المستوطنات التي سيتم تفكيكها إلى أقل ما يمكن إذا ما تمّ التوصل إلى اتفاق سلام،<sup>١٢</sup> كشفت وسائل إعلام إسرائيلية في اليوم التالي أن ننتياهو يواصل البحث عن سبل تُمكن إسرائيل من الاحتفاظ بالسيادة على المستوطنات التي ستبقى ضمن الدولة الفلسطينية. وذكرت القناة الإسرائيلية الثانية أن ننتياهو أصدر تعليماته إلى سكرتير الحكومة أفحاي مندلبليط، لدراسة خطة جديدة تهدف إلى الحفاظ على المستوطنات المعزولة ضمن حدود الدولة الفلسطينية تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، "من خلال دراسة النموذج الهولندي - البلجيكي، حيث توجد مدن في هولندا تحت السيادة البلجيكية، وكذلك دراسة الأبعاد القانونية والعملية لتطبيق

هذا الحل في الضفة الغربية.<sup>١٣</sup>

وفي إشارة إلى أن الخيار المفضل لإسرائيل هو استمرار التفاوض من دون دفع أي ثمن، قال نتنياهو: "إن التوصل إلى أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين سيستغرق عاماً آخر على الأقل"، هذا إذا قبل الجانبان المبادئ التي تقترحها الولايات المتحدة للمضي قدماً في المحادثات، مشيراً إلى أنه يرى في الخطوط الاستراتيجية التي يقترحها كيري كمسودة لاتفاق في المستقبل، مجرد "وثيقة للمواقف الأميركية". وأضاف: "أعتقد أن وثيقة كيري طريق محتمل باتجاه دفع المحادثات قدماً. سيتطلب منا الأمر عاماً على الأقل لاستنفاد هذه المفاوضات، لكن لا يمكنني القول إن الفلسطينيين سيقبلون بهذه الوثيقة ولم أرها بعد أيضاً."<sup>١٤</sup>

### بحث فلسطيني عن أوراق قوة

في الوقت الذي يبين العرض السابق للموقف الفلسطيني من جهة والموقف الإسرائيلي - الأميركي من جهة أخرى الفجوة الواسعة بين الموقفين، فإن التقديرات تشير إلى أن التفاوض على تمديد المفاوضات يبقى الخيار الأكثر ترجيحاً في اليوم التالي لانتهاؤ فترة الجولة الحالية من التفاوض على اتفاق الإطار. وقد سعى الجانب الفلسطيني للتحرك على مسارين قبل لقاء الرئيس عباس وأوباما في ١٧ آذار / مارس: الأول تجنيد مواقف عربية ودولية داعمة للرفض الفلسطيني للأفكار التي تطرحها الإدارة الأميركية كأساس لاتفاق إطار يشكل مرجعية للتفاوض على اتفاق نهائي، والثاني تحسين شروط أي تمديد محتمل للمفاوضات من دون إعلان اتفاق إطار، أي الحصول على ثمن يتيح لعباس تسويق فكرة التمديد فلسطينياً.

وفي هذا السياق، سعت القيادة الفلسطينية لتوظيف اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في القاهرة في ٩ آذار / مارس، والذي يسبق عقد مؤتمر القمة العربية في الكويت في ٢٥ من الشهر ذاته، من أجل دعم موقف الرئيس عباس عندما يزور واشنطن، فضلاً عن التحرك في اتجاه روسيا، العضو في اللجنة الرباعية الدولية، لضمان دعمها الموقف الفلسطيني، كما حدث في أثناء زيارة عريقات لموسكو، والتي تمت مباشرة بعد اللقاء المتوتر بين الرئيس عباس وكيري في باريس. وقد نجح الجانب الفلسطيني في الحصول على ما يريد من اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي أكد في بيانه دعم الموقف الفلسطيني في رفضه المطلق الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وأنه لن يكون هناك سلام من دون اعتبار القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، مع التشديد على أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧، وضرورة إقامة دولة فلسطين المستقلة على خط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وشدد البيان على أن مفاوضات السلام يجب أن تركز على المرجعيات الأساسية المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وفي مبادرة السلام العربية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وأن قضايا الحل النهائي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي هي: الاستيطان والقدس واللاجئون والحدود والمياه والأسرى والأمن. كما جدد التأكيد أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي وغير قانوني بموجب القانون الدولي، ورفض كافة المحاولات التي تهدف إلى اعتبار المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل في الأراضي المحتلة أمراً واقعاً.<sup>١٥</sup>

## ثمن باهظ واستحقاقات مؤجلة

وإذا كانت هذه المواقف العربية "اللفظية" عوناً للرئيس عباس على مواجهة الضغوط الأميركية للقبول باتفاق إطار يمسه بالحقوق الفلسطينية، فإن القبول بتمديد المفاوضات في مقابل الثمن الذي طلبه الرئيس عباس (تجميد للاستيطان خارج الكتل الاستيطانية طبعاً، وإطلاق مزيد من الأسرى) لا يبدو سهل التسويق في أوساط القوى السياسية الفلسطينية التي ترى أن ما يمكن أن تقدمه إسرائيل في حالة التمديد لا يعادل الثمن الباهظ الذي سيدفعه الفلسطينيون من أجل البقاء في إطار تسوية تفاوضية لا تسمح للمواقف الإسرائيلية بوصولها إلى اتفاق يضمن إقامة الدولة الفلسطينية.

فقد وقّعت مئات الشخصيات والقوى والمؤسسات الفلسطينية بياناً في كانون الثاني/يناير الماضي طالبت فيه ب: رفض خطة كيري، والانسحاب من المفاوضات ورفض أي محاولة لتمديدها، وإنهاء الانفراد الأميركي في رعاية المفاوضات الثنائية، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات في إطار الأمم المتحدة، بما يحافظ على المصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية، وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بحيث يكون التفاوض لتطبيق هذه القرارات وليس التفاوض حولها، بالترافق مع استكمال التوجه إلى الأمم المتحدة بالبناء على خطوة رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، عبر الانضمام إلى الاتفاقات والوكالات الدولية.<sup>١٦٣</sup>

ودعا البيان إلى "تعزيز وحدة الموقف الفلسطيني في مواجهة الأخطار والتهديدات والضغوطات التي تهدد القضية الفلسطينية بالتصفية، وذلك من خلال تولي التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية لتنظيم مؤتمرات وطنية في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني لتدارس السبل والآليات الكفيلة بحماية القضية الوطنية والسير بها نحو تحقيق الحقوق والأهداف الفلسطينية."<sup>١٦٤</sup> كما دعت القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، في بيان بعد اجتماع لها في ٩ آذار/مارس، جماهير الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات إلى الخروج في مسيرات حاشدة رفضاً لخطة كيري بالتزامن مع اللقاء المقرر عقده في واشنطن بين الرئيسين عباس وأوباما في ١٧ آذار/مارس. وأعلنت هذه القوى عزمها على تنظيم مسيرة حاشدة في رام الله في اليوم نفسه "رفضاً للضغوط الأميركية، ورفضاً لخطة الإطار، ومن أجل التمسك ببرنامج الثوابت والحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف، لإسماع صوت الشعب الفلسطيني الراض للحل الجزئية والانتقالية، واستمرار المفاوضات الجارية بالرعاية الأميركية في ظل استمرار الاستيطان ورفض الإفراج عن الأسرى في سجون الاحتلال."<sup>١٦٥</sup>

ويرى المعارضون لاستمرار المفاوضات الثنائية أنها توفر غطاء لاستمرار حكومة نتنياهو في سياسة فرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد، وتفادي التعرض لضغوط دولية جراء سياساتها المتعنتة، وبالتالي عدم قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في ممارسة الضغط العملي على إسرائيل بذريعة الحرص على نجاح المفاوضات.

كما أن ذلك يقطع الطريق أمام طرق باب الاستحقاقات المؤجلة الكفيلة بتعزيز الموقف الفلسطيني، ومنها استكمال التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، حتى إن كان عبر الانضمام بالتدريج إلى الاتفاقات الدولية والوكالات والمنظمات الأممية، على أساس المكانة الجديدة لفلسطين كدولة بصفة مراقب، وكذلك قطع الطريق أمام عملية تطوير وتوسيع حركة المقاطعة المتصاعدة لإسرائيل على المستوى الدولي سياسياً واقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً، وخصوصاً مع إعلان الأمم المتحدة سنة ٢٠١٤ عاماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ■

## المصادر

- ١ الموقع الإلكتروني لصحيفة "القدس العربي" (٢٧ / ٢ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.alquds.co.uk/?p=138090>
- ٢ المصدر نفسه
- ٣ الموقع الإلكتروني "دنيا الوطن" (٢ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/03/02/502593.html>
- ٤ المصدر نفسه (٢٨ / ٢ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/02/28/501682.html>
- ٥ المصدر نفسه (٢ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/03/02/502593.html>
- ٦ الموقع الإلكتروني "فلسطين اليوم" (٢٤ / ٢ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://paltoday.ps/ar/post/191405>
- ٧ الموقع الإلكتروني لصحيفة "الأيام" الفلسطينية (٤ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=234776&date=3/4/2014>
- ٨ راجع الموقع الإلكتروني لوكالة "معاً" الإخبارية (٧ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=679410>
- ٩ راجع الموقع الإلكتروني لموقع "الإمارات اليوم" (٤ / ٢ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.emaratalyoum.com/politics/news/2014-02-04-1.646550>
- ١٠ الموقع الإلكتروني "فلسطين اليوم" (٧ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://paltoday.ps/ar/post/192422>
- ١١ الموقع الإلكتروني لوكالة "معاً" الإخبارية (٨ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=679734>
- ١٢ المصدر نفسه (٨ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=679586>
- ١٣ المصدر نفسه (٩ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=680092>
- ١٤ المصدر نفسه (٩ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=680004>
- ١٥ الموقع الإلكتروني لوكالة "سما" الإخبارية (٩ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=192202>
- ١٦ الموقع الإلكتروني لـ "المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات" (١٣ / ١ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.masarat.ps>
- ١٧ المصدر نفسه.
- ١٨ الموقع الإلكتروني لوكالة "معاً" الإخبارية (٩ / ٣ / ٢٠١٤)، في الرابط التالي:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=679948>